# كلمة تونس أمام
# الدورة 63 للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة
# يلقيها السيد عبد الوهاب عبد الله،
# وزير الشؤون الخارجية
# (نيويورك: ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨)

السيّد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم ولجمهورية نيكاراغوا الصديقة عن خالص التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والستين للجمعيّة العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأنّ ما تتميّزون به من كفاءة واقتدار سيساعد على إنجاح أعمال هذه الدورة وعلى تحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعا.

ولا يفوتني أن أهنئ السيد **SRGJAN KERIM** على تميّز أدائه وعلى إسهاماته القيّمة في حسن تسيير أعمال الدورة المنقضية.

كما يطيب لي أن أتوجّه بخالص الشكر إلى السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتّحدة على ما يبذله من جهود سخيّة من أجل مزيد تطوير عمل منظّمتنا وتفعيل أدائها في التعاطي مع مختلف القضايا والمسائل التي تهمّ دولنا وشعوبنا.

السيّد الرئيس،

إنّ اختيار موضوع "الأزمة الغذائية العالمية وآثارها على الفقر والمجاعة" محورا أساسيا لهذا النقاش العام، يؤكّد أهمية هذه المسألة وتنامي وعي كلّ البلدان بخطورتها وبضرورة تضافر جهود الجميع قصد إيجاد الحلول الناجعة لتطويق آثارها والحدّ من تداعياتها على اقتصاديات الدول لا سيّما النامية والفقيرة منها وعلى ارتفاع نسق معدّلات الجوع والفقر في العالم.

وفي هذا السياق يتجلّى الدور الرّئيسي الذي تضطلع به منظّمة الأمم المتّحدة في معالجة هذه القضايا بهدف تحقيق التوازن في العلاقات الدولية وإكسابها قدرا أكبر من التضامن والعدالة والمساواة ممّا يستوجب منّا دفع مسار إصلاح المنظّمة والعمل على تعزيز قدرتها على مسايرة المتغيرات الدولية.

لقد اتّسم الظّرف العالمي في الآونة الأرة بتنامي وتيرة هذه المتغيّرات ممّا أدّى إلى اختلال التوازنات الدولية وتغيير مختلف معادلات التنمية السّائدة، وهو ما ولّد عديد المشاكل والصعوبات التي أثّرت بشكل واضح على اقتصاديات عديد الدّول وعلى نسق نموّها بشكل أضعف قدرتها على كسب رهان التقدّم والمناعة.

وغنيّ عن البيان أن العالم شهد في الفترة الأخيرة ظواهر اقتصادية خطيرة تمثّلت بالخصوص في الارتفاع المشطّ في أسعار المحروقات وأسعار المواد الغذائيّة الأساسيّة، الأمر الذي أصبح يشكّل تهديدا للأمن الغذائي العالمي ومصدرا لتدهور القدرة الشرائية للفرد، وهو ما يتعارض مع ما أقرّته قمّة الألفية من أهداف ورسمته من توجهات.

وإنّ مجابهة هذا الوضع الخطير تستدعي تكثيف الجهود الدّوليّة لاحتواء هذه الأزمة وذلك من خلال اعتماد مقاربات تنموية تكرّس الأبعاد الإنسانية النبيلة للتضامن العالمي.

وفي هذا الإطار، دعت تونس المؤسّسات المالية الدولية والمنظّمات العالمية المتخصصة في مجال الاقتصاد والتجارة إلى العمل من أجل وضع وتطبيق سياسات زراعية وإنتاجية تكفل تأمين الغذاء البشري باعتباره حقّا أساسيا أقرّته المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة، فإنّنا نجدّد الدعوة إلى تكثيف الجهود من أجل تفعيل الصندوق العالمي للتضامن الذي اعتمدته الأمم المتحدة منذ سنة ٢٠٠٢ كآلية لمعالجة قضايا الفقر والخصاصة في العالم وأداة ناجعة لتقليص الفوارق بين الشعوب.

السيّد الرئيس،

إنّ مواكبة التطوّرات العميقة الّتي تشهدها السّاحة الدّوليّة وما أفرزته من واقع جديد للعلاقات الدوليّة بمختلف تحدّياتها وتعقيداتها، تتطلّب مزيد العمل قصد تعزيز قدرة منظّمة الأمم المتّحدة على التحرّك من أجل إضفاء نجاعة أكبر على تدخّلاتها، والعمل على إصلاح المنظّمة وتطوير هيكلتها ودعم الدور المنتظر منها بما يخفّف من وطأة الوضع العالمي الحالي ويجعل من العولمة مسارا يساعد على ضمان التنمية والسلم لكافّة الشعوب.

وفي هذا السياق، فإنّ تونس تؤيّد الجهود والمبادرات الرامية إلى وضع أطرٍ وآليات عمل جديدةٍ تسمح بإيجاد حلول جماعيّة لمختلف التحدّيات المشتركة في المجالات الحيوية المتعلقة خاصّة بالأمن والسّلم والتنمية والبيئة والغذاء، في إطار صيغة ملائمة للعلاقات الدوليّة تتكامل فيها أبعاد السّلم والأمن والتنمية على أن يترافق ذلك مع تعزيز العمل متعدّد الأطراف على أساس التعاون والتضامن والحوار البنّاء بين كافة البلدان.

السيّد الرئيس،

إنّ ما نشهده اليوم من تفاقم لظاهرة الإرهاب في العالم، رغم تضافر الجهود المبذولة لاحتوائها، يعزّز قناعتنا بضرورة العمل على توحيد المقاربة الدولية لهذه الظاهرة والبحث عن الحلول الملائمة لها.

وقد كانت تونس سبّاقة في التنبيه إلى مخاطر الإرهاب منذ بداية التّسعينات بدعوتها المجموعة الدوليّة إلى تبني مقاربة شاملة وناجعة تأخذ في الإعتبار الأسباب العميقة لهذه الآفة. وإنّنا نجدّد اليوم الدعوة التي تقدّم بها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتّحدة لوضع مدوّنة سلوك دوليّة لمكافحة الإرهاب تلتزم بها كافة الأطراف.

السيد الرئيس،

إنّ التغيرات المناخية وما ينجرّ عنها من تفاقم لظاهرة التصحّر والجفاف ونضوب مياه الشرب بات يشكّل اليوم خطرا محدقا بالبشرية جمعاء ومصدر انشغال كبير للجميع.

وإذ نؤكّد الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية والأهمية البالغة التي يكتسيها تعزيز التعاون والتضامن من أجل رفع التحدّيات التي تواجهها الإنسانية في هذا المجال، فإننا نشدّد على ضرورة إدراج الاهتمامات المتعلقة بمجابهة التأثيرات المتوقعة للتغيّرات المناخية ولا سيّما في المنطقة الإفريقية والمتوسطية ضمن أولويات المجموعة الدولية وفقا لإعلان تونس الصادر عن الندوة الدولية حول التغييرات المناخية التي التئمت في بلادنا في نوفمبر ٢٠٠٧ .

كما نؤكّد مرّة أخرى ضرورة العمل على تعبئة الموارد المالية لتطوير الأبحاث في مجالات مراقبة المناخ والأرصاد الجوية والنهوض بمنظومات الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية إلى جانب الاستثمار في مجال تخفيض انبعاث الغازات المسبّبة للانحباس الحراري.

السيّد الرئيس،

إنّنا على يقين أنّ نجاح جهود التنمية وتطوّر علاقات التعاون بين بلداننا يبقى رهين توفير مناخ عالمي يسوده الأمن والاستقرار. غير أنّه من بين معوقات هذا النجاح المنشود ما نشهده من تفاقم بؤر التوتّر والنزاعات وبقاء عدد من القضايا الدوليّة دون تسوية نهائيّة.

وفي هذا الصدد، نجدّد تمسّك تونس بقيم السلم وبمبادئ الشرعيّة الدوليّة لإيجاد حلول عادلة ودائمة للقضايا الدولية العالقة. كما نجدّد حرصنا على تعزيز قيم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل في علاقات البلدان والشعوب وعلى مدّ جسور التواصل والحوار بين مختلف الحضارات والثقافات والأديان.

وإذ نذكّر في هذا السياق، بموقف تونس الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق ولقضيّته العادلة، فإنّنا نجدّد الدعوة للمجموعة الدوليّة، وخاصة الأطراف المؤثّرة وعلى رأسها اللجنة الرباعيّة، إلى مزيد العمل على حمل إسرائيل على وقف ممارساتها العدوانية والاستيطانية وتكثيف الجهود لتفعيل خيار السلام واستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس المرجعيّات الدوليّة ومبادرة السلام العربيّة ونتائج مؤتمر أنابوليس وذلك قصد التوصّل إلى حلّ عادل وشامل ودائم للقضيّة الفلسطينيّة يضمن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنيّة المشروعة وإقامة دولته المستقلّة على ترابه الوطني وانسحاب إسرائيل من كافّة الأراضي العربية المحتلّة، بما فيها الأراضي السورية واللبنانية، بما يعزّز مقوّمات الأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة.

كما ندعو إلى تضافر الجهود الإقليميّة والدوليّة لمعالجة الأوضاع الأمنيّة والإنسانيّة المتدهورة في العراق ومساعدة الشعب العراقي الشقيق على استعادة الأمن والاستقرار حتّى يتفرّغ لإعادة إعمار بلاده في كنف الوحدة الوطنية والترابيّة.

ومن ناحية أخرى، لا يفوتنا أن نعرب عن ارتياحنا للخطوات الإيجابية التي تحقّقت في لبنان الشقيق والتي تجسّدت في انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، آملين أن يواصل الأشقاء اللبنانيون تعزيز هذا المسار حفاظا على أمن لبنان واستقراره.

السيّد الرئيس،

لقد توفّقت تونس منذ السابع من نوفمبر ١٩٨٧ وفي ظلّ القيادة الحكيمة لسيادة رئيس الجمهوريّة زين العابدين بن علي في تحقيق مكاسب وإنجازات رائدة في مختلف الميادين بفضل الإصلاحات العميقة التي مكّنتها من تعزيز البناء الديمقراطي ودعم آليات حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها وتكريس الحريات العامة وتوسيع مجال التشاور والمشاركة في تحديد التوجهات والقرارات الوطنية المصيريّة أمام مكوّنات المجتمع المدني في إطار دولة القانون والمؤسسات.

كما أتاحت تلك الإصلاحات تحقيق العديد من أهداف الألفيّة وهو ما انعكس على تحسين مستوى عيش الأفراد وتحقيق الرفاه لكافّة شرائح المجتمع التونسي. وتؤكد هذه الإنجازات صواب الخيارات والتوجهات التنمويّة المعتمدة في تونس والتي أهّلتها لاحتلال مركز متقدّم ضمن مجموعة البلدان ذات المؤشر الأعلى للتنمية البشريّة، مما جلب لها تقدير المؤسسات الماليّة الدوليّة والهياكل الأمميّة المتخصصة.

وإنّ تونس لعازمة ضمن مخططاتها التنمويّة على المضيّ قدما في مسيرة التطوير والتحديث لتعزيز قدراتها على مسايرة التحولات العالميّة والإسهام الفاعل في بناء عالم يسوده السّلم والاستقرار وإرساء علاقات دولية أكثر توازنا وتضامنا.

السيّد الرئيس،

حرصا على تحقيق درجة أرفع من الاندماج في محيطها الدولي والإقليمي، تواصل تونس عملها الدؤوب، على الصعيدين الثنائي ومتعدّد الأطراف، للانفتاح على مختلف الفضاءات التي تنتمي إليها وتطوير علاقاتها السياسيّة بالدول الشقيقة والصديقة وكذلك بالمنظّمات الإقليميّة والدوليّة فضلا عن السعي إلى توسيع أطر التعاون معها وتنويع مجالاته من أجل مزيد الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى شراكة فاعلة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.

وفي هذا السياق، تؤمن تونس إيمانا راسخا بأنّ اتحاد المغرب العربي يظلّ خيارا استراتيجيّا ومصيريّا لكل شعوب المنطقة. لذلك فهي لا تدّخر جهدا، بالتعاون والتنسيق مع بقية الدول المغاربية الشقيقة، لدفع مسيرة استكمال بنائه وتركيز مؤسّساته وتفعيل هياكله.

كما تحرص تونس على تفعيل العمل العربي المشترك وإكسابه المزيد من القدرة على التفاعل مع المتغيّرات الحاصلة إقليميّا ودوليّا ومواجهة ما تشهده المنطقة من متغيرات فضلا عن الإسهام في دفع مسيرة الإصلاح والتحديث في الوطن العربي وفقا للقرارات الصادرة عن قمة تونس لسنة ٢٠٠٤.

أمّا على الصعيد الإفريقي، فإنّ تونس حريصة على توطيد تعاونها مع أشقائها الأفارقة وتوسيع مجالاته سواء بالمساهمة في تحقيق الأمن والسّلم في القارة أو بالمشاركة في قوات حفظ السّلام الأمميّة وكذلك من خلال تنمية العلاقات الاقتصادية مع البلدان الإفريقيّة الشقيقة.

وانطلاقا من إيمانها بأهمّيّة العمل الإفريقي المشترك وبأنّ الاتحاد الإفريقي يظلّ الإطار الأمثل لمعالجة أوضاع القارة وتحقيق الاندماج الذي تتطلّع إليه شعوبها، تؤكّد تونس حرصها البالغ على مواصلة المسار الذي تمّ إقراره في إطار الاتحاد الإفريقي من أجل استكمال تركيز مؤسساته وتفعيلها وتعزيز دوره في تسوية النزاعات في كافة ربوع القارة ودفع مسار التنمية فيها.

وإذ تُولي تونس لعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي مكانة استراتيجيّة، فإنها تعمل دوما على تطويرها في جميع الميادين تكريسا للشراكة المتضامنة مع دول الاتحاد على أساس الحوار والتعاون والاحترام المتبادل.

كما أنّ بناء الفضاء الأورومتوسّطي يظلّ من أولويات تونس وثوابت سياستها الخارجيّة. ومن هذا المنطلق، دعمت بلادنا كلّ المبادرات والآليات التي تسهم في تعزيز السلم والتضامن والتنمية في المنطقة المتوسطيّة، على غرار مسار برشلونة والحوار 5 زائد 5 والمنتدى المتوسّطي.

وقد كانت تونس من أوائل الدول التي رحّبت بالمبادرة الفرنسيّة الرامية إلى بعث الاتحاد من أجل المتوسط. وإننا نعتقد أن مستقبل هذه المبادرة تقوم على مبدأ الشراكة الفاعلة بما يكفل لدول جنوب المتوسّط مشاركة فاعلة في إرساء أسس الاتحاد واتخاذ القرارات التي تهم المنطقة.

السيّد الرئيس،

إنّ مواجهة التحديات الناجمة عن الوضع الدولي الجديد والتحوّلات العميقة التي تشهدها الساحة الدولية، يستوجب منّا جميعا مزيد العمل على ترسيخ المبادئ والقيم الإنسانيّة النبيلة التي قامت عليها منظمة الأمم المتّحدة والمثابرة على دفع المسار الإصلاحي لمنظّمتنا بُغية إضفاء مزيد من النجاعة على عملها وضمان إسهامها الفاعل في توفير أفضل الظروف الدوليّة لبلورة حلول جماعيّة للتحديّات المشتركة والقضايا العالميّة الراهنة ولتلبية طموحات شعوبنا في الاستقرار وإشاعة أسباب الرخاء والعيش الكريم في إطار التعاون والتنمية المتضامنة.

وشكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.